بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000–2013م)

Role of Current Government Expenditure in Inflation in Sudan (2000-2013)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (عام)

إعــداد الطالبة :

رحاب عبدالرحمن الساير بكرين

إشراف :

دكتور / بابكر الفكي المنصور

ديسمبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـة

قال تعالى:

(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)

"صَدَقَ اللهُ الْعَظِيْم"

سُورَة الأنفال

الآية(53)

الإهداء

أهدى هذا البحث :

* إلى والدي الكرام الذين سهرا الليالي الطوال ليصلوا بي إلى ما أنا فيه من الخير وأساله تعالى أن يغفر لهما ويوفقني لبرهما اللهم آمين.

* وإلى أخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم الأعزاء على قلبي.

* وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ويجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً ، أن وفقني في إكمال هذا البحث وأصلي وأسلم على نبيه الكريم خير خلق الله حبيب الله محمد بن عبدالله .

كما أتقدم بالشكر إلى جامعتي الموقرة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) التي أحتضنتني في مرحلة البكالوريوس والماجستير ، والشكر موصول إلى الجهاز المركزي للإحصاء ومكتبة بنك السودان المركزي ، والمكتبة المركزية بجامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة جامعة الخرطوم ومكتبة الدراسات التجارية بجامعة السودان، وأخص بالشكر والتقدير الدكتور/ بابكر الفكي المنصور الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يدخر جهده بتقديم النصح والإرشاد طيلة مدة البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتي وتزويدي بالبيانات ، وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من ساعدني لإكمال هذا البحث فجزى الله الجميع عني خير الجزاء وإن شاء الله في ميزان حسناتهم يوم القيامة .

المستخلص

تناول البحث دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013م)، وقد استند البحث على المنهج الإحصائى الوصفي والتحليلى، ومن أهم أهداف البحث توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسه الماليه والنقديه ، وكانت أهم الفرضيات تنص على وجود علاقه طرديه ذات دلاله إحصائيه بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم، وأن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي الجاري والإعتماد على إستيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان ، والإجراءات الإصلاحية التي إتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم . وتوجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والإحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم ،وقد أظهرت أهم نتائج البحث على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائيه بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان ، وأن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والإعتماد على إستيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم ، والإجراءات الإصلاحية التي إتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم ،وتوجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والإحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم ،ومن أهم توصيات البحث إستخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فعالة لتقليل معدلات التضخم في السودان ، وترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي الحكومي وتقليل الإسراف ، وتوجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الإقتصادية، وإحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد.

Abstract

The research examined role of current government expenditure on inflation in the Sudan (2000-2013). The statistical analytical descriptive approach was applied. The most important objectives of the research is to illustrate the current government expenditure on the inflation in the Sudan and the state of inflation currently as well as how to overcome it by pursuing financial and monetary sound policies .The most significant hypotheses indicate that there Is a statistical progressive relationship between the current government expenditure and inflation in the Sudan. The visible increment of the current government expenditure and the depending policy on the import of goods from the advanced countries were behind the rates of inflation increase in the Sudan. The reform measures made by the government related to its current expenditure led to further increase in the inflation rates. But, the public expenditure which was allocated to the productive sectors and the precautionary measures taken against the wages policy led to decline in the inflation rates. The most important findings show that there is a statistical progressive relationship between the current government expenditure and inflation in the Sudan. The visible increase of public expenditure and the depending policy on the imports from the advanced countries as well as the reforms of the government expenditure led to the increasing of inflation rates. However, the public expenditure which was allotted to the productive sectors and the precautionary measures taken against the wages policy led to reduce the inflation rates. The most significant recommendations pointed out that it is necessary to adopt an effective fiscal and monetary policy to reduce the inflation rates in the Sudan. It is also to rationalize public expenditure and control the financial performance of the government in order to cut the excess of expenditure and allocate it to the productive sectors which participate in the economic development and import substitute industry to avoid the imported inflation

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الفصل الأول :الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
المبحث الأول :الإطار المنهجي للبحث	2
(1-1-1).المقدمة	2
(1-1-2).مشكلة البحث	2
(1-1-3).أهداف البحث	3
(1-1-4).أهمية البحث	3
(1-1-5).فروض البحث	4
(1-1-6).منهجية البحث	4
(1-1-7).حدود البحث	4
(1-1-8)هيكل البحث	5
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	6
الفصل الثانى : الإطـــار النظري	
المبحث الأول : مفهوم النفقات العامة	15
(2-1-1).تعريف النفقة العامة	15
(2-1-2).تطور مفهوم النفقات العامة	16
(2-1-3).تقسيم النفقات العامة	17
(2-1-4).ظاهرة إزدياد النفقات العامة	20
(2-1-5)الآثار الإقتصادية للنفقات العامة	24

المبحث الثانى :مفهوم التضخم	27
(2-2-1).تعريف التضخم	27
(2-2-2).نظريات التضخم	28
(2-2-3).أنواع التضخم	37
(2-2-4).أسباب التضخم	39
(2-2-5).آثار التضخم	40
المبحث الثالث : مفهوم كل من السياسة النقدية والسياسة المالية	43
(2-3-1).تمهيد	43
(2-3-2).تعريف السياسة النقدية	43
(2-3-3).أهداف السياسة النقدية	43
(2-3-4).أدوات السياسة النقدية	44
(2-3-5).تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد	46
(2-3-6).تعريف السياسة المالية	47
(2-3-7).أهداف السياسة المالية	47
(2-3-8).أدوات السياسة المالية	48
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي	
المبحث الأول : الإنفاق الحكومي الجاري في السودان	52
(3-1-1).تمهيد	52
(3-1-2).تعريف النفقات الحكوميه الجاريه	53
(3-1-3).الإنفاق الجاري في السودان للفترة 2000-2013م	53
(3-1-4).أهم السياسات التي تم تنفيذها خلال عام 2013 في مجال الإنفاق الجاري	57
المبحث الثاني : التضخم في السودان	59
(3-2-1).تمهيد	59
(3-2-2).أسباب التضخم في السودان	59
المبحث الثالث : صياغة ووصف النموذج	64

ملخص النموذج	64
تحليل التباين	65
معالم النموذج	65
الفصل الرابع : مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات	
المبحث الأول : مناقشة الفرضيات	68
المبحث الثاني : النتائج والتوصيات	
النتائج	70
التوصيات	71
المصادر والمراجع	–
الملحق	–

فهرس الجــداول

رقم الجدول	الموضـــــوع	رقم الصفحة
1	الإنفاق الحكومي الجاري للفترة 2000-2013م	55
2	الأداء الفعلي للمصروفات خلال الفترة 2010-2011م	56
3	معدلات التضخم للفترة 2000-2006م	61
4	معدلات التضخم للفترة 2007-2013م	62
5	معدلات التضخم للسلع المستوردة للفترة 2008-2013م	63

الفصل الأول

الإطار المنـهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنـهجي للبحث

المبحث الثانـي : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

(1-1-1).المقدمة :

إن علاج العجز في الموازنة العامة للدولة يعتبر من أهم الأهداف لأي برنامج إقتصادي خاصة في الدول النامية. وذلك لأن عجز الموازنة في الغالب يؤدي إلى التضخم خاصة في حالة تمويل العجز بإصدار عملات جديدة، أو قد يؤدي إلى تثبيط الإنتاج والنمو الاقتصادي إذا تم تمويل العجز بالاقتراض. وفي النهاية قد يؤدي عجز الموازنة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال تأثيره على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يعتبر الإنفاق الحكومي الجاري أحد أدوات السياسة المالية التي تحقق الدولة من خلالها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ومعلوم أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر في معدلات التضخم لذلك من الضروري معرفة دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم وذلك من أجل معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية تطول من خطط التنمية.

في هذا البحث تتناول الباحثة دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان خلال الفترة من 2000-2013م.

(1-1-2).مشكلة البحث :

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعانى من التضخم ولفترات طويلة وإن إختلفت حدته من فترة إلى أخرى وإستخدمت الدولة إجراءات لمحاربة التضخم وبالرغم من ذلك ما زالت معدلاته مرتفعة وتتمثل مشكلة البحث في الاسئلة التالية :

1- ما هي العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان ؟

2- ما هي الأسباب الأساسية التي تؤدي لحدوث التضخم في السودان واستمراريته ؟

3- هل للسياسات التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري دور في تخفيض معدلات التضخم ؟

4- ماهي الاجراءات التي يجب اتباعها لمواجهة قضية التضخم في السودان لتقليل حدته وحدوده ؟

(1-1-3). أهداف البحث :

تتركز أهداف البحث في الآتي:

- توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان .
- عرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية.

(1-1-4).أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في أهمية علمية وأهمية عمليه :

أولاً : الأهمية العلمية :

تناولت الدراسات السابقة الظاهرة محل الدرسة من جوانب مختلفة فهناك دراسة تناولت الظاهرة من خلال السياسة النقدية ودراسة أخرى تناولت الظاهرة من خلال السياسة المالية والنقدية واختلف هذا البحث مع الدراسات السابقة في تناوله الظاهرة من خلال أحد وسائل السياسة المالية وهي الإنفاق الجاري ، بالإضافة إلى سد الثغرات التي أغفلتها الدراسات السابقة .

ثانياً : الأهمية العملية :

هذا البحث يمكن أن تستفيد منه جهات في تقييم نتائج سياسات وإجراءات اقتصادية معينة وتتمثل هذه الجهات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ،بنك السودان المركزي.

(1-1-5).فروض البحث :

- توجد علاقة طرديه ذات دلاله إحصائيه بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان.
- الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والإعتماد على إستيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان.
- الإجراءات الإصلاحية التي إتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي الجاري ادت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان.
- توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والإحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم في السودان.

(1-1-6).منهج البحث :

- تم إستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي.
- تم جمع البيانات عن طريق مصادر ثانوية تتمثل في المراجع والكتب والتقارير السنوية للجهات ذات الصلة بالموضوع والمحاضرات.

(1-1-7).حدود البحث :

الحدود المكانية : السودان.

الحدود الزمانية : 2000 -2013م.

شهد الاقتصاد السوداني استقراراً في سعر الصرف نتيجة لإنتاج وتصدير البترول خلال الفترة 2000-2004م ، أما الفترة من 2005-2011م تمثل فترة انتقالية لتحقيق المصير مما ادى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي الجاري في السودان.

(1-1-8).هيكل البحث :

يشتمل البحث على أربعة فصول، فالفصل الأول يشتمل على مبحثين، فالمبحث الأول يشتمل على الإطار المنهجي للبحث والمبحث الثاني على الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يشتمل على ثلاثة مباحث فالمبحث الأول يحتوي على مفهوم الإنفاق الحكومي ، أما المبحث الثاني يحتوي على مفهوم التضخم ، فالمبحث الثالث يحتوي على مفهوم كل من السياسة النقدية والسياسة المالية ، أما الفصل الثالث يختص بالاطار التطبقي، فالمبحث الأول يختص بالإنفاق الحكومي الجاري في السودان ويشتمل المبحث الثاني على التضخم في السودان،ويختص المبحث الثالث صياغة ووصف النموذج أما الفصل الرابع يختص بمناقشة الفرضيات والتوصل لأهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي : أعدها محمد عبدالحميد بخيت محمد- جامعة السودان - 2011م.

اولاً :العنوان :

فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان (1990-2010م) .

ثانياً :اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى تقويم فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم كما يتضمن معرفة الادوات الاخرى التي تعمل على التخفيف من التضخم كما أنها تتضمن الأهداف الأتية :

1- معرفة دور السياسة النقدية في تقليل التضخم .

2- معرفة مسببات التضخم وكيفية معالجتها بواسطة السياسة النقدية

3- معرفة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وابراز الادوات المناسبة للسياسة النقدية في تقليل التضخم.

ثالثاً :منهجية البحث:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة فعالية السياسةالنقدية في تقليل حدة التضخم ومنهجيه الاقتصاد القياسي المتمثلة في توصيف وتقدير وتقييم النموذج ثم اختبار مقدرته التنبؤية وذلك باستخدام سلسلة برامج التحليل القياسي (E-views) .

رابعاً : النتائج:

بعد تشخيص الظاهرة وتقدير الدراسة وتحليل البيانات توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم حيث تبرهن الدراسة الى ان اي زيادة في كمية النقود تقود إلي التضخم .
- هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ،حيث ان استقرار سعر الصرف يؤدى الى تقليل التضخم.
- هنالك علاقة طردية بين الناتج الاجمالي المحلي وعرض النقود كما ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي وعرض النقود .
- هنالك علاقه عكسيه بين حجم اسعار الواردات والتضخم وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية التي تبين ان ارتفاع اسعار السلع العالمية يؤدى الى ارتفاع الاسعار المحلية وذلك نسبة الى ارتفاع تكاليف انتاجها .

للشهادات الاستثمارية (شهادة – شمم) فعالية في ضبط كمية السيولة كما أن لها فعالية في تجميع المدخرات المحلية وبدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الجهاز المصرفي مما ينعكس ايجابيا على تحسين الناتج الإجمالي المحلي

2- رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي:أعدهاعبدالله أحمد عبيد أبوبكر – جامعة السودان – أكتوبر 2011م.

اولاً :العنوان :

اثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم في السودان في الفترة 1980-2010م.

ثانياً :اهداف البحث :

يهدف البحث الى دراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم ومن ثم ابراز ما يلي :-

1- تأثيرات سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم

2- ايجاد تفسير لسلوك معدل التضخم والمتغيرات التي تشرح سلوكه

ثالثاً :منهجية البحث :

1- يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي ، مقارنة بين معدلات التضخم قبل وبعد سياسة التحرير الاقتصادي.

2- نموذج قياسي فاعل لقياس معدلات التضخم لتتم عملية التقدير والتنبؤ وتحديد العوامل المؤثرة بطريقة او بأخرى على المتغير الثابت (التضخم) .

رابعاً : النتائج:

من خلال دراسة اثر سياسه التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان في الفترة ما بين 1980-2010م توصل الباحث الى نتائج مهمه وعديده منها:

- ظاهرة التضخم ظاهرة ملموسة لدى جميع أفراد المجتمع السوداني خلال فترة الدراسة وبصورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الضرورية المختلفة ولكنها غير محسوبة رقيما بشكل واضح .
- سياسة التحرير الاقتصادي ألغت القيود على النقد الأجنبي 1991م ولكنها رجعت مرة أخري في العام 1994م وايضاً قيدت النقد الأجنبي عبر نافذتين و رجعت مرة اخرى في يوليو 1995م والغت القيود ثم عادت هذا العام وفرضت قيود مره أخري فنجد أن تذبذب السياسات أدي إلي ارتفاع معدلات التضخم .
- تعتبر ظاهرة التضخم نقدية هيكلية واجتماعية في آن واحد في السودان أي أن هنالك عوامل اقتصادية داخلية مثل عرض النقود وعوامل اقتصادية خارجية مثل أسعار الواردات بالإضافة الى وجود عوامل غير اقتصاديه وتسهم في زيادة التضخم في

المستقبل مثل السياسات الحكومية الاقتصادية والنمو في عدد السكان وكذلك طبيعة التركيب السكاني التي تميل الى زيادة عدد الفئات غير المنتجة.

- لم يستطع برنامج التحرير استصحاب اصطلاحات في السياسات النقدية والمالية مما قاد إلي تفاقم معدلات التضخم بالإضافة إلي أن بيئة الاقتصاد السوداني غير ملائمة لسياسة التحرير الاقتصادي .
- أن تناقض سياسة التحرير وتقلبها بين السماح الكامل والتقييد الشديد وحركة النقد الأجنبي للداخل والخارج أدي إلي ضعف الصادرات السودانية في مقابل صادرات العالم الخارجي وقلة الاسواق الخارجية والزيادة المستمرة في الواردات أثرت تأثيراً مباشراً على ميزان المدفوعات وبالتالي أثرت سلباً على ارتفاع معدلات التضخم .
- بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في الانتاج فان زيادة عرض النقود في الاقتصاد دون ان يصاحبها زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي يكون استهلاكاً مما يؤدى الى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية وزيادة الاسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم
- ادت سياسة التحرير الاقتصادي واعادة الهيكلة الى انتشار الفقر في السودان وارتفاع مستوى المعيشة خاصة لطبقة محدودي الدخل والاسر الفقيرة ورفع الدعم عن السلع الأساسية والخدمات وهو ما يسمى بالاحتياجات الاساسية للحياة ترتبت عليه اثاراً صحيه وغذائية مدمرة . وحول بعض الفقراء الى متسولين لم يتمكنوا من اعالة اسرهم وخصخصة المؤسسات ادت الى تشريد الاف العاملين في مؤسسات القطاع العام وتحويلهم الى بند العاطلين كما ادت الى اهدار خبرات تراكميه في المجالات المختلفة .
- تحرير التجارةالخارجية من القيود ادى الى تحويل السودان الى سوق كبير لمنتجات احياناً انتهت فتره صلاحيتها وتوضع عليها ديباجات حديثة وتعرض كأنها انتاج حديث

كما ادى الى منافسه قويه للإنتاج المحلي لرخص اسعارها وسهوله الحصول عليها ولعقدة المستورد لدى بعض المواطنين .

- تحرير الاسعار ادى الى الوفرة للمنتجات في الاسواق ولكن في ظل الفقر ومحدودية الدخل فقد اصبح هناك ركوداً في الاسواق فكل شيء موجود ومتوفر ولكن ليس لدى الاغلبية القدرة على الشراء .
- تدفق راس المال الاجنبي ادى الى ازدهار التجارة والاستثمار ولكن في نفس الوقت كان خصماً على صغار التجار والمنتجين في السودان واحياناً يكون هناك تفضيل لراس المال الاجنبي على المستثمرين من السودان حيث توفر لهم الضمانات والتسهيلات والاعفاءات .
- اثر الانكماش الاقتصادي الذي تسبب فيه تطبيق هذه السياسات على خسارة فرص العمل وارتفاع معدلات التضخم والبطالة بين مختلف الشرائح الاجتماعية .

3- رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي : أعدتها أميره عبدالسلام محمد بشير–جامعة السودان – مارس 2010م:

اولاً : العنوان :

محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980–2008م

ثانياً :أهداف البحث :

يهدف البحث الى الاتي:

1- دراسة ظاهرة التضخم من خلال نموذج انحدار يبين و يفسر سلوك الظاهرة.

2- معرفة العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم في السودان.

ثالثاً :منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج التحليلي الكمي لاختبار الفروض تحديداً يستخدم تحليل الانحدار المتمثل في طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلة التضخم بغرض معرفة العوامل المؤثرة في التضخم.

رابعاً : النتائج:

- أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي:

بعد إجراء التحليل تم التوصل ان الناتج المحلى الإجمالي يؤثر سلبا على التضخم مما يمكن تفسيره أن اي نقصان فيGDPبوحدة واحدة تصحبها زيادة في INF بمقدار (4.87) و جاءت إشارة GDP سالبة وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية بين GDP و INF.

- أن هنالك علاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي .

و بعد اجراء التحليل اتضح ان الدين الخارجي يؤثر ايجابا على التضخم مما يعنى ان أي زيادة في Y يؤدى الى زيادة فيINF بمقدار (13،).

اشارة Y موجبة و هذا دلالة على وجود طردية بين Y و INF

- أن هنالك علاقة طردية بين التضخم و عرض النقود.

وبعد اجراء التحليل تم التوصل الى ان يؤثر ايجابا على التضخم،أي ان الزيادة في MS بوحدة واحدة تؤدى الى الزيادة فيINF بمقدار (3,13) و كانت اشارة MS موجبة وهذا دلالة على وجود علاقة طردية بين MS وINF

- ان هنالك علاقة طردية بين التضخم وقيمة اسعار الواردات وبعد اجراء التحليل تم التوصل الى ان لا توجد علاقة سببية بين اسعار الواردات و التضخم.
- المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج النهائي هي الاكثر تفسيرا لنموذج التضخم عن المتغيرات غير المتضمنة في النموذج، بعد اجراء التحليل توصل الباحث الى ان اهم العوامل

المفسرة لظاهرة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة هي (Y, MS, GDP) و ان نسبة تفسيرها من خلال القيمة الاجمالية لمعامل التحديد المعدل و الذى بلغ (87،) اذن 87% من التغيرات التي تحدث في التضخم سببها المتغيرات المضمنة في النموذج بينما 13% يرجع الى عوامل اخرى غير مضمنة في النموذج.

4- رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي: أعدها الدرديري إسماعيل إبراهيم – جامعة السودان –ابريل (2009م)

اولاً :العنوان :

دور السياسات المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان دراسة تحليلية للفترة من (1970-2006م) .

ثانياً :أهداف البحث :

يهدف هذا البحث للاتي :

- معرفة العوامل المؤثرة على التضخم في السودان .
- معرفة ادوات السياسةالمالية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم.
- معرفة ادوات السياسةالنقدية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم.

ثالثاً :منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج التحليل الكمي ، لاختيار الفروض تحديداً يستخدم تحليل الانحدار المتمثل في طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادله التضخم بغرض معرفة العوامل المؤثرة في التضخم .

وقد اقترح الباحث نموذج الدراسة في صورة معادلة خطيه كما يلي :

INF=F (MS.ER.GDP.DF)

هذه المعادلة يمكن كتابتها في الصيغة المحددة كما يلي :

$$INF= B_0+ B_1 MS + B_2 ER - B_3 GDP+ B_4 G+B_5 BD +E$$

رابعاً : النتائج:

1- إن الزيادة المضطردة في استدانة الحكومة من بنك السودان اثرت سلبا على زيادة الإصدار النقدي ومن ثم زيادة عرض النقود ادت بالتالي لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم بحثها و لكن بنسب متفاوتة

2- ظل معدل التضخم مرتفعًا في السنين الأولى للدراسة بسبب الاعتماد الكبير على تمويل العجز بالاستدانة من الجهاز المصرفي.

3- هنالك ارتباط قوى بين استدانة الحكومة لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذى استشرى في البلاد خلال النصف الاول من عقد التسعينات وثبت انه كلما زادت استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي ارتفع معدل التضخم بصورة واضحة.

- ثبت أن تمويل العجز الكلى للقطاع العام في السودان يعتمد على المصادر الداخلية (الاستدانة من الجهاز المصرفي) اكثر من المصادر الخارجية والاعتماد على المصادر الداخلية ادى الى ارتفاع معدلات التضخم.

العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. يتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة من خلال تناولها للظاهرة محل البحث ولكنه يختلف من حيث العوامل المؤثرة على الظاهرة .
2. انحصرت اهداف الدراسات السابقة من خلال قياس اثر السياسة النقدية على التضخم بينما هدف هذا البحث الى تناول اثر احد وسائل السياسة المالية وهي الانفاق الحكومي.
3. يتفق البحث مع الدراسات السابقة من خلال تناولها للظاهرة محل البحث و لكنها يختلف من حيث حدود البحث الزمانية حيث تناول هذا البحث في حدود زمانية حديثة.

الفصل الثانـي

الإطار النظري

المبحث الأول : مفهوم الإنفاق الحكومي

المبحث الثاني : مفهوم التضخم

المبحث الثالث : مفهوم السياسة المالية والسياسة النقدية

المبحث الاول

مفهوم النفقات العامة

(2-1-1).تعريف النفقة العامة :-

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

فمن هذا التعريف فإن للنفقة العامة ثلاثة أركان يلزم توفرها هي :

1- الشكل النقدي للنفقة العامة: أن النفقة العامة تتخذ طابعاً نقدياً ، أي يتم في صورة تدفقات نقدية وذلك للأسباب الآتية:-

أ. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم .

ب. تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

ت. عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة الى سهولة مراقبته.

2 - صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة :-

تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام[1].

3 - هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: أي تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة.

[1] محمود حسين الوادي-زكريا أحمد عزام ، (2007م) ، مبادئ المالية العامة ، عمان : دار المسيرة للنشر ،ط1 ،ص-ص-ص117-118-119-120.

(2-1-2).تطور مفهوم النفقات العامة :-

إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يحدد حجم النفقات العامة التي تتحملها الدولة. ولقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام واختلف مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة ، ففي ظل الاقتصاديين التقليديين يحدد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية. وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتي يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع .وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع حيث أنهم اكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم.

وكانت هنالك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات[1].

كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وفشل النظرية التقليدية ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن ،فقد اكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو إنخفاض معدل الطلب الكلي ولذلك فلابد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي ،وذلك بزيادة معدل الاستثمار القومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد نحو تحقيق التشغيل الكامل، وحسب النظرية الحديثة للعالم الإنجليزي جون مينارد كينز وما أدخل عليها من إضافات وتعديلات فإن النفقات العامة للدولة أصبحت تستهدف زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض معدل البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فإحداث نشاط في حجم الطلب الكلي ، لن يتحقق إلا من خلال زيادة الإنتاجية إلى الحد الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض

[1] المرجع السابق ، ص121.

الكلي ، بالتالي توازن مستوى الأسعار وعدم ارتفاعها ، كما إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود والأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض هذه القوة ، كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة ، وأن ذلك يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

(2-1-3).تقسيم النفقات العامة :-

هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة . ويتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم عليه من أنواع ، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع ، وسوف يتم تقسيم النفقات العامة إلى الأقسام التالية :-

أولاً : التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :-

وظيفياً يمكن تقسيم النفقات العامة عدة تقسيمات ، حسب الوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة ، فقد ينظر إليها نفقات عامة (اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ، عسكرية ، مالية) .

1- النفقات العامة الاقتصادية :-

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي . مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، المنح والإعانات الاقتصادية ، النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ، مشاريع البنية الأساسية .

[1] أحمد عبدالسميع علام ، 2012 م ،المالية العامة ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 ،ص-ص 45 -46 .

2- النفقات العامة الاجتماعية :-

هي النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد ، أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود ، والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي .

3- النفقات العامة الإدارية :-

تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية وأثمان مستلزمات الإدارات الحكومية ، والمبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل . وتتضمن كذلك المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات من الخارج .

4- النفقات العامة العسكرية :-

وهي النفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة .

5- النفقات العامة المالية :-

تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين والأوراق والسندات المالية الأُخرى.

ثانياً : تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها :-

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها إلى (نفقات عادية وغير عادية) .

1 – النفقات العادية :-

هي التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة .

2 – النفقات غير العادية (الاستثنائية) :-

فهي النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية مثل النفقات الاستثمارية كبناء السدود والخزانات ونفقات مكافحة البطالة والحرب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات[1] .

ثالثاً : تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها :-

تقسم النفقات العامة حسب مبدأ شمول الإنفاق إلى :

أ – نفقات عامة مركزية

ب – نفقات عامة محلية

معايير التمييز بين النفقات العامة المركزية والمحلية :-

1 – معيار المستفيد من النفقة :

تعتبر النفقة مركزيه إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية .

وإذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية ، مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف .

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مرجع سابق ، ص-ص-ص-ص 134 -135-136–137 .

2 – معيار من يتحمل عبء النفقة العامة :-

تعتبر النفقة مركزيه إذا تحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة ، وتكون محلية إذا تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم .

3 – معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة :-

فالنفقة العامة مركزية أن وردت في الموازنة العامة ،وتعتبر محلية أن وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها .

رابعاً : تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج القومي :-

تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها في الإنتاج القومي إلى (نفقات حقيقية وتحويلية) .

1 – النفقات العامة الحقيقية :هي النفقات العامة التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات ومن أمثلتها مرتبات وأجور موظفي الدولة والصرف على الخدمات التعليمية والصحية والقيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها وهذا النوع من النفقات يساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنتاج القومي[1].

2 – النفقات العامة التحويلية : فهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء الخدمة أو زيادة في الإنتاج القومي مثل إعانات المرضى والبطالة والمعاشات والإعانات الاقتصادية[2] .

(2-1-4).ظاهرة ازدياد النفقات العامة :-

من الظواهر التي صاحبت تطور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة تزايد النفقات العامة نتيجة التوسع في النشاط الحكومي وبالتالي زيادة حجم

[1] المرجع السابق ، ص-ص 139 – 140 .
[2] المرجع السابق ، ص-ص 142 – 143 .

وأنواع النفقات العامة التي تتحملها الدولة ، وهذه الزيادة في النفقات بعضها يرجع إلى أسباب ظاهرية وبعضها يرجع إلى أسباب حقيقية .

الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام :-

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة .

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة :-

أ – الأسباب الاقتصادية :-

من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في الإنفاق العام النمو الاقتصادي وزيادة الدخل العام وتطور دور الدولة الاقتصادي ، فزيادة النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع متوسط دخل الفرد وبالتالي زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة ، أو يطالبون بمستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق وهذا يؤدي إلى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع تلك الحاجات .

فزيادة الدخل القومي تزيد من إيرادات الدولة مما يحفزها على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه . وكذلك تطور دور الدولة الاقتصادي وتدخلها في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، فالدولة تستخدم الزيادة في النفقات العامة للسيطرة على النشاط الإنتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية وتوزيع ناتجه توزيعاً متساوياً من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام زيادات كبيرة .

ب – الأسباب السياسية :-

تتأثر النفقات العامة بتطور الفكر السياسي وانتشار مبادئ الديمقراطية وبالشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسئولية العامة نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة وكذلك تعدد الأحزاب السياسية تزيد الحكومة من نفقاتها العامة لكسب رضا الناخبين .

مستوى أخلاق المسئولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة والاختلاس والتزوير ...الخ تزداد تكاليف الخدمات العامة ويزيد حجم الإنفاق العام . وكذلك تزايد الإنفاق الحربي أدى إلى زيادة الإنفاق العام لأن النفقات الحربية تحتاج إلى إجراءات سرية ورقابة إدارية ، إضافة إلى ذلك اتساع علاقات الدولة الدولية وتمثيلها الدبلوماسي الخارجي وتوسعها في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام .

ج – الأسباب الاجتماعية :-

مثل نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع كالمطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية عبر النقابات العمالية فتوسعت الدولة في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل ضمان حد أدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للعمال والتأمين ضد البطالة ، تعويضات إصابات العمل ، كل هذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام ، وكذلك زيادة عدد السكان[1] والهجرة من الريف إلى المدن يتطلب زيادة الخدمات العامة في المدن مثل مشروع الإنارة والمواصلات والتعليم ... الخ إلى غير ذلك من هذه المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم الإنفاق العام .

د – الأسباب الإدارية :-

تطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها أدى إلى زيادة عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة ، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة . وكذلك زيادة عدد الموظفين من قبل المديرين في دوائرهم الحكومية دون أن يكون هناك حاجة ضرورية لهم ويكون الدافع وراء ذلك إبراز المنصب الإداري الذي يمثله المدير ، بالإضافة إلى استخدام

[1] المرجع السابق ، ص،ص،ص،ص125،126،127،128،129.

أساليب إدارية حديثة ويكون الهدف منها رفع الأداء ، وضبط ومراقبة للحسابات في الدوائر الحكومية مثل المعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الإلكترونية يتطلب زيادة في النفقات . وكذلك رفع كفاءة الأداء يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين مما يستدعى دفع مرتبات أعلى من أجل استقطابهم في الوظائف العامة (بعقود خاصة) وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام .

هـ – الأسباب المالية :-

كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها من زيادة الإنفاق العام ، وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها . وهذا يعتمد على تقدم الدولة اقتصاديا وإدارياً واجتماعياً ولهذا نجد أن حجم الإنفاق في هذا المجال في الدول المتقدمة أكبر .

لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي مثل إصدار السندات للاكتتاب للأفراد وعائد هذه السندات يذهب للنفقة العامة .

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة :-

يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة تلك الزيادة التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة أو حتى في تحسين مستوى الخدمة المقدمة العامة وهذه الأسباب هي :-

1 – ارتفاع مستوى الأسعار :-

ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود . مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة. فهنا الزيادة تكون في أسعار السلع والخدمات وليس في كمية السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع .

2 – اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي) :-

قد تكون الزيادة في النفقات العامة ناشئة عن طرق إعداد الميزانيات أو الفن المالي المتبع في إعداد الميزانية .

3– زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان :-

زيادة عدد السكان تتطلب زيادة في النفقات العامة ولكنها لا تعتبر زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات والخدمات[1] .

(2-1-5).الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :-

تتعدد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة فقد تكون آثار اقتصادية مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة إلا أن في النهاية كل منهما يؤدي إلى نفس الغرض ، وهو تحقيق أهداف المجتمع . ويظهر أثر الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي ، الدخل القومي ، والإنفاق القومي وزيادة حجم الاستثمار (المضاعف) .

1 – الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :-

أثر الإنفاق العام على الناتج القومي :-

فالنفقات العامة الحقيقية هي جزء من الطلب الكلي الفعال ، وبما أن الطلب الكلي يماثل الناتج القومي حسب نظرية جون مينارد كينز فإن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي وهذه الزيادة في حجم الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية ، وخاصة إذا اقتصاد المجتمع لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل .

[1] المرجع السابق ، ص ،ص،ص،ص130،131،132،133،134.

كما تختلف الآثار المباشرة وفقاً لطبيعة ونوعية النفقات وتتمثل في (نفقات حربية ، إعانات اجتماعية ، نفقات تحويلية) .

فالنفقات التحويلية تؤثر على الطلب الكلي ، على حسب أسلوب استخدامها ، فإذا استخدمت في الإنفاق على الاستهلاك ، فسوف تؤدي إلى زيادة حجم الطلب ، أما إذا استخدمت في الاستيراد أو الاكتناز فلن تؤثر على حجم الطلب الفعال .

أما النفقات الحربية ، فإن لها آثاراً سلبية وآثاراً إيجابية على أداء الاقتصاد القومي ، فالآثار السلبية تتأتى من خلال تحويل التمويل المدني إلى تمويل الإنتاج الحربي ، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل الاستهلاك المدني وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض حجم الناتج القومي . أما الآثار الإيجابية للنفقات الحربية ، فهي تقتصر على المجتمعات المتقدمة ، التي تخصص جزء من النفقات الحربية لإجراء البحث العلمي ، كما أن النفقات الحربية تعطي دفعة قوية لبعض الصناعات المترابطة ،والتي تتعلق بالإنتاج الحربي كصناعة الحديد والصلب .

قد يكون التأثير المباشر للنفقات العامة في صورة منح وإعانات اقتصادية لبعض المشروعات ذات الهدف والمردود القومي فتكون النفقة العامة في شكل تشجيع تلك المشروعات على الاستمرار في الإنتاج وزيادته ، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج القومي وتخفيض الأسعار .

وأيضاً توجد النفقات الاجتماعية التي تؤثر إيجابياً على الناتج القومي ، كالإنفاق على التعليم والصحة والإسكان لأن ذلك يمكن الطبقات محدودة الدخل من زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج .

2 – الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :-

تتمثل الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة في زيادة مضاعف الاستثمار والمعجل ، مضاعف الاستثمار يعني زيادة أولية في الاستثمار تصاحبها زيادات مضاعفة في

الدخل القومي قد تصل إلى خمسة أضعاف هذه الزيادة ، أما المعجل فهو الزيادة في الاستهلاك التي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار .

فإذا زاد الاستثمار من خلال الإنفاق العام ، فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي ، (مضاعف الاستثمار) والذي سوف ينعكس على زيادة الاستهلاك ، هذه الزيادة في الاستهلاك ، سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار مرة أخرى (المعجل) وبالتالي زيادة الناتج والدخل القومي[1] .

[1] أحمد عبدالسميع علام، مرجع سابق ، ص-ص-ص-ص-ص 73–74-75-76-77.

المبحث الثاني

مفهوم التضخم

(2-2-1).تعريف التضخم :

يعد الاقتصاد مصاباً بالتضخم غالباً إذا كان يعاني خلال فترة مستمرة حالة من الارتفاع في الأسعار . على أن تعديل الأسعار باتجاه الصعود قد يتعرض إلى تأخيرات ذات مدد متفاوتة[1].

لقد عرف الاقتصادي الأمريكي M.firedman التضخم على أنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد ، فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائماً وأبداً .

ويقر كينز بهذا التعريف مع تمييزه لحالتين في الاقتصاد إحداهما دون مستوى التشغيل الكامل ، عندها فإن زيادة الأسعار ستحفز الاقتصاد وتؤدي إلى انخفاض البطالة وإلى الاستخدام الشامل وهذا هو النوع المحمود من التضخم عند كينز ،أما التضخم السيئ فهو ذلك الناشئ عن الزيادة في إصدار النقد بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام حيث ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود .

وهو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في مستويات الأسعار خلال فترة معينة من الزمن[2].

كما يعرف التضخم بأنه زيادة وسائل الشراء في حوزة الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع المتداولة[3].

---

[1] كروين ، ترجمه محمد عزيز ، 1981م ،التضخم ، ليبيا:منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، ص 21 .

[2] أكرم حداد – مشهور هذلول ،2005م ،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ،عمان : دار وائل للنشر ، ط1 ، ص-ص195-196.

[3] - عثمان يعقوب محمد ، (بدون تاريخ) ،النقود والبنوك والسياسة وسوق المال ،الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة ، ط3 ، ص 37 .

يطلق مصطلح التضخم عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة ، ويعرف أيضاً معدل التضخم بالزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار (أي في معدل التغير في الأسعار) لفترة طويله نسبياً .

والسؤال هل كل ارتفاع للأسعار يسبب تضخماً ؟ الجواب لا ، لأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلا إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة ، أو عندما يكون نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضاعف القوة الشرائية للنقود .

وتنخفض القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية عند قيام الدولة بطبع المزيد من العملة النقدية الورقية وإنفاقها على مجالات غير إنتاجيه (استهلاكيه) وهذا الإنفاق الاستهلاكي للدولة يمثل زياده في الدخول النقدية دون أن يقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما يتسبب في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات ويؤدي الى التضخم[1].

(2-2-2).نظريات التضخم :

التضخم أصبح مهدداً اقتصادياً في معظم اقتصاديات العالم وكما هو معروف فإن التضخم يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية .

فإننا في هذا الجزء من البحث نتناول النظريات المفسرة للعملية التضخمية :

1- النظرية الكلاسيكية في النقود (نظرية كمية النقود) :-

تهدف هذه النظرية إلى تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه

[1] العالم عبدالغني محمد ، 2015/8/18م ،التضخم في السودان ، الخرطوم : المركز القومي للدراسات المالية والمحاسبية .

كمية النقود هي عامل أساسي وراء قيمتها ، تعتمد هذه النظرية على دراسة فيشر للعلاقة بين إجمالي كمية النقود (عرض النقود) وإجمالي الإنفاق على العمليات الإنتاجية النهائية PT ، تدرس هذه النظرية من جانبين :-

أ/ المنهج الأول : (معادلة المبادلات) :-

ترجع صيغة المعادلة الأولية والأكثر شهرة إلى العالم الاقتصادي الأمريكي إرفيخ فيشر التي صاغها في الصورة التالية :

$$MV = PY$$

حيث أن :-

M = كمية النقود المتداولة

V = سرعة تداول (أو دوران النقود)

Y = حجم الناتج الذي يمثل حجم المعاملات الاقتصادية

P = المستوى العام للأسعار

ومن العلاقة السابقة يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$\frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

وقد ادعى فيشر ، بأنه في حالة ثبات حجم الناتج وسرعة دوران النقود فان المستوى العام للأسعار سوف يتغير طبقاً لمعدل الزيادة في الطلب . ومن ثم فإن معدل التضخم سوف يتناسب تماماً مع درجة زيادة الطلب .

تنظر هذه النظرية إلى المستوى العام للأسعار على أنه دالة في كمية النقود ، يتناسب التغير في قيمة النقود تناسباً عكسياً مع التغير في كميتها . وأن التضخم ليس الإ الزيادة المحسوسة في عرض النقود ، وافترض فيشر ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير.

وتفترض هذه النظرية أن النقود ليس الإ وسيطاً للتبادل وأن التغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج (يظل ثابت)[1]وأن الزيادة في كمية النقود تذهب مباشرةً نحو الإنفاق وبالتالي لا يحتفظون الأفراد بالنقود .

ب _ المنهج الثاني : معادلة الأرصدة النقدية (مدرسة كمبردج):-

هناك علماء حاولوا تفسير هذه الظاهرة وهم الفرد مارشال وبيجو وروبرتسون وهايك وهوتري. والفكرة الأساسية التي تميزها عن معادلة المبادلات لإرفيخ فيشر هي إدخالها فكرة الطلب على النقود ، أي حجم الأرصدة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات.

فإن الطلب على النقود في الاقتصاد القومي سوف يمثل نسبة معينة (K) من إجمالي الدخل النقدي أي أن :

$$M = K .PY$$

حيث أن:-

M: حجم المعروض من كمية النقود

K: الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به

PY: الحجم الكلي للمبادلات

[1] رمزي زكي ، 1980م ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها ، مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، ص،ص،ص37،38،39،40.

وهذه المعادلة تتدعي أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها . فقد افترض أنصار معادلة كمبردج ثبات الطلب على النقود في الأمد القصير[1] .

إن المستوى العام للأسعار الذي يسود في أي لحظة يتحدد بناء على التوازن الذي يحدث بين كمية النقود المطلوبة وكمية النقود المعروضة ، وأن مستوى الأسعار يظل مستقراً .

إن التضخم كما تراه معادلة كمبردج ، ليس إلا دالة في فائض الطلب الذي يحدث في الاقتصاد القومي نتيجة للانخفاض الذي يطرأ على طلب الأفراد على النقود ، ومعنى فائض الطلب هو أن الأفراد تكون لديهم المقدرة الشرائية والرغبة في طلب كمية من السلع والخدمات التي تزيد عن العرض الحقيقي لهذه السلع والخدمات وذلك عند مستوى الأسعار السائدة في لحظة معينة وهذا الفائض لا بد وأن يزاول ضغطاً على العرض ، فتتجه الأسعار نحو الارتفاع[2].

إن هذه النتيجة هي نفس النتيجة التي توصل إليها فيشر والتي تنص على أن التغير في المستوى العام للأسعار يتناسب عكسياً مع التغير في حجم الرصيد النقدي.

2 – النظرية الكينزيه :-

ترجع هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي اللورد كينز الذي ظهر في عام 1936م يستند التحليل الكينزي على التقلبات في الإنفاق القومي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظف ، بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود ، وهي بذلك تفسر كيفية تحديد المستوى العام للأسعار بوسائل مختلفة عن تلك التي استندت إليها النظرية الكمية .

[1] المرجع السابق ،ص،ص،ص141،142،143.
[2] المرجع السابق ، ص ،ص45 -46 .

وهذه الوسائل تتبلور في التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي (مستوى التشغيل) ولبيان هذا التفاعل على المستوى العام للأسعار يفرق كينز بين حالتين: الأولى ، حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل ، والثانية حالة ما بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل . وتتمثل خصائص الحالتين في الآتي :

الحالة الأولى:

ففي الحالة الأولى ، أي حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل حيث لا تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج . نجد أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات ، حيث يتمخض عن زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق وزيادة أرباح المنتجين مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة ، ومن ثم لا يتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال بزيادة محسوسة ، يعتد بها في الأسعار .

ومع ذلك فإنه ما أن تسير عجلة التوظف للأمام وتشغل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتوظف الأيدي العاملة العاطلة في فروع الإنتاج المختلفة فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وحتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مرحلة التوظف الكامل .

ويدعي كينز أن هذا النوع من التضخم يبدأ في الظهور قبل الوصول إلى مستوى التوظف الكامل ويطلق عليه كينز التضخم الجزئي ، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لظهور الاختناقات أو المآزق التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها . كما ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية .

الحالة الثانية :

ففي حالة التوظف الكامل ، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج ، ويدعي كينز أن أي زيادة في الطلب الكلي لن تنجح في إحداث زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، حيث أن مرونة السلع والخدمات تبلغ الصفر تماماً عند منطقة التوظف الكامل . ومن ثم فان الزيادة التي تحدث في الطلب الفعال فسيتمخض عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار .

فإنه طبقاً لهذه النظرية ليس من الضروري أن يتمخض عن زيادة كمية النقود، بعد الوصول إلى نقطة التوظف الكامل ارتفاع في مستوى الأسعار. فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود ، زيادة في ميل الأفراد للادخار والاكتناز بحيث لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب الفعال وقد وصل كينز إلى أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصراً فعالاً في تحديد مستوى الأسعار وذلك على عكس ما تقرر نظرية النقود .

يعتبر التضخم من وجهة نظر كينز هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار[1] .

تفسير التضخم بالبلاد المتخلفة بين النقديين والهيكليين :-

1- يرى الهيكلين أن ظاهرة التضخم عموماً في البلاد المتخلفة أنها ظاهرة اقتصادية اجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بالدول المتخلفة . وهى اختلالات تلتصق بأوضاع التخلف وتحديات النمو ، وبطبيعة عملية التنمية نفسها. نجد أن النظرية الكمية صحيحة في النظم الإقتصادية المتخلفة.

[1] المرجع السابق ، ص-ص-ص56-57-58 .

2- أما النقديين يرون أن التضخم في الدول المتخلفة إنما يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود، فتطبيق نظريات التضخم في البلدان النامية لا يفيد ، فهذه النظريات تتطلب وجود اقتصاد رأسمالي حر وأسواق مالية ونقدية ذات كفاءة عالية وهذا الوضع غير موجود في البلدان المتخلفة ،فالنظرية الكينزية تصلح في الدول الإقتصادية المتقدمة بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التحرك لسد زيادة الطلب الناتج عن زيادة عرض النقود[1].

3 – نظرية التوقعات (المدرسة السويدية) :-

ترجع هذه النظرية الى (ليندبرج ، ليندال ، ونبت هانس) في عام 1930 ، وترى هذه المدرسة أن للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم ، فإن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل ، إنما تتوقف على العلاقة ما بين خطط الاستثمار وخطط الادخار ، ويؤدي عدم التساوي بين الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع الى تقلب مستوى الأسعار ، حيث أنه إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض ويؤدي هذا الى ارتفاع مستوى الأسعار .ويؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى عدم تحقق بعض خطط الشراء ، سواء كان ذلك في مجال أسواق السلع أم في مجال أسواق عوامل الإنتاج ، ويرى أنصار هذه النظرية عندما ترتفع الأسعار فإن المنتجين يحققون في هذه الحالة بعض الدخول غير المتوقعة لأن خطط الشراء أكبر من خطط الإنتاج التي قرروا تنفيذها . وعلى هذا فإن الاختلاف بين الادخار المخطط (أو الاستثمار المخطط) والاستثمار المتحقق (أو الادخار المتحقق) ينعكس في وجود فحوة في أسواق السلع (فائض الطلب) وفحوة في أسواق عوامل الإنتاج (فائض الطلب) ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين . هذا التفكير

[1] المرجع السابق ، ص-ص81-82.

يعطي التوقعات أهمية محورية في تفسير الفجوة التضخمية وتدخل في تحليلها السوقين المالي والنقدي ، وينتهي بالمعادلة الرئيسية التالية :-

الاستثمارات قبل وقوعها – المدخرات قبل وقوعها = فائض الطلب على عوامل الإنتاج + فائض الطلب على السلع = فائض عرض النقود + فائض عرض الأصول المالية.

فالسمه الأساسية لهذه المدرسة تتمثل في إعطائها العوامل النفسية دوراً هاماً في تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار .فالتوقعات التي تدور بخلد الرأسماليين والعمال هي المحدد الرئيسي للتغيرات التي تحدث في الأسعار ، وهذا يعني أن ظروف عدم الاستقرار السعري التي تنتاب الاقتصاد القومي ، إنما ترجع إلى عوامل كامنة في نفوس الأفراد وليس الى القوانين الموضوعية التي تسود في الواقع الاقتصادي ، وهذه العوامل يصعب قياسها كمياً أو وضع التنبؤ الدقيق لها .

النتيجة الرئيسية التي انتهت إليها هذه المدرسة تقرر أن الاختلال القائم بين الاستثمارات قبل وقوعها والمدخرات قبل وقوعها يتبلور في فائض المعروض النقدي وفائض الأصول المالية وتفترض هذه المدرسة وجود اقتصاد رأسمالي متقدم يتميز بسوق عالي الكفاءة يعكس الاختلالات التي تحدث بين توقعات المدخرين والمستثمرين بشكل دقيق ، كما تفترض أيضاً وجود سوق نقدي ومالي للربط بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين[1].

4-النظرية المعاصرة لكمية النقود :-

بعد الانتقادات التي وجهت للنظرية التقليدية ، وفشل الفكر الكينزي في فهم التضخم الركودي في الاقتصاد الرأسمالي ، ظهرت النظرية الكمية التي تعرف بمدرسة شيكاجو بقيادة ميلتون فريدمان ، والتي تعلن صراحة أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة ، وأن

[1] المرجع السابق ، ص-ص 65 – 66 .

التضخم ظاهرة نقدية بحته ، وأنه ليست له صلة بظاهرة جمود الأجور ونقابات العمال ، فالمصدر الرئيسي للتضخم هو نمو النقود بصورة أكبر من نمو كمية الإنتاج[1] .

يرى الأنصار الجدد لنظرية كمية النقود أن أي محاولة لتحليل الزيادة في الأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية واضحة بين هذه الزيادة والنمو في كمية النقود المتداولة ، فلماذا إذن نغض الطرف عن الأثر الهام الذي تحدثه الزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار ، ونحاول أن نبحث عن أسباب التضخم خارج هذه الحدود ؟

فإن المتغير الرئيسي الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج .

ومع ذلك لا يجوز فهم هذه العلاقة على نحو آلي أو جامد وفي اتجاه واحد فقط. يرى فريدمان أنه لئن كانت الزيادة في كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج تؤثر على مستوى الأسعار وهو ما أكدته التجارب النقدية ، إلا أننا لا يجوز أن نقفل الأثر الذي يحدث في الاتجاه المعاكس ، وهو أثر تغير مستوى الأسعار على كمية النقود نفسها . على أن العلاقة الأخيرة أكثر تعقيداً من العلاقة الأولى .

فبالرغم من الإيمان بصحة العلاقة القائمة بين متوسط الرصيد النقدي بالنسبة لوحدة الإنتاج ومستوى الأسعار ، إلا أن فريدمان يرى أنه من الضروري لنا ألا نغالي في تبسيط هذه العلاقة ، ذلك أن ثمة عاملين رئيسين قد يعبثان بصحة هذه العلاقة وهما :-

أ- التغير في حجم الإنتاج

ب - كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها[2] .

---

[1] المرجع السابق ، ص-ص 68 – 69 .

[2] المرجع السابق ، ص-ص 71- 72 .

تنتهي النظرية الكمية في صورتها المعاصرة إلى تشخيص حالة التضخم على أنه زيادة واضحة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة . وتأسيساً على ذلك فإن لب المشكلة يكمن في إفراط البنك المركزي في خلق النقود.

فالزيادة التي تحدث في الأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية ، وهذه الوسائل النقدية تحت إرادة وسيطرة البنك المركزي . ومن هنا يخلص هذا الفكر ، إلى أن المحافظة على الاستقرار السعري يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج وعدد السكان . وهي يجب أن تنمو بتلك المعدلات التي تحقق رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم النقدية ، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع[1] .

(2-2-3).أنواع التضخم :-

يأخذ التضخم أشكالاً عديدة ويمكن تمييز الأنواع التالية منه:-

1- التضخم الزاحف : ويمكن تسميته بالمعتدل وذلك لأن تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد لا يكاد يصل الى 15% خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة[2].

وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر ، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر .

فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفه في المدة القصيرة ، فهي لا تتطور بشكل رأسي ، لكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل[3] .

---

[1] المرجع السابق ، ص 78 .
[2] مصطفى سلمان و آخرون ، 2000م ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، ص 229 .
[3] أحمد محمد أحمد ، 2012م ، التضخم النقدي ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء ، ط1، ص 77 .

2-التضخم الجامح :هو الارتفاع المستمر للأسعار ، ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار ، ويضطر الأفراد الى التخلص من النقود ومبادلتها بالسلع لتلافي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جداً .

فإن قيمة النقود سوف تزداد تدهوراً باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم .وإذا كان هذا هو سلوك المستهلكين فإن المنتجين إزاء توقعهم لارتفاع الأسعار في المستقبل يقومون بالإنتاج من أجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الأسعار أكثر فأكثر ، وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة إقبال المنتجين على التخزين .

زيادة سرعة دوران النقود نتيجة إقبال الأفراد على استبدال النقود بالسلع وفي هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطاً فقط للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزون للقيم.

وهذا النوع يعتبر أشد أنواع التضخم النقدي خطورةً على اقتصاديات الدول ، حيث تزيد نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه على 50% شهرياً ، وقد تصل إلى 100% ، بل قد تتضاعف إلى أن تصل الزيادة في المعدل العام للأسعار إلى أربع منازل عشرية في المائة[1] .

3-التضخم المتسارع : وهذا النوع يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من الزاحف لفترات زمنية أقصر

4-التضخم المكبوت : وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسئولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال .وهذه حالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع

[1] المرجع السابق ، ص-ص79-80.

الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً [1] .

5-التضخم الدوري : وهو التضخم الذي يحدث نتيجة تغيرات العرض الكلي والطلب الكلي والمرتبط بالدورات الاقتصادية[2] .

إن التضخم حالة اقتصادية مغلقة ولعل أخطر أنواعه هو التضخم المتسارع والجامح حيث مع هذه الحالة فإن الناس يفقدون الثقة في عملة البلد وتضطرب الأحوال الاقتصادية .

(2-2-4).أسباب التضخم :-

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه العوامل :-

1-**جذب الطلب** : أن أي زيادة في مستوى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل لن يقابله زيادة في العرض من السلع والخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذه الحالة لا تحدث الإ عندما يكون الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل حيث جميع عوامل الإنتاج موظفة ولا مجال لتوظيف عوامل جديدة .

أما لو زاد مستوى الطلب في وضع لا يكون فيه الاقتصاد عندمستوى التشغيل الكامل وهناك عوامل إنتاج تعمل دون طاقتها أو عوامل إنتاج معطلة فإن زيادة الإنفاق على الطلب تؤدي إلى الانتعاش وتشغيل عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج.

2-دفع النفقة : عندما ترتفع الأسعار فإن تكاليف الإنتاج ستزداد حيث أن الأسعار لا ترتفع على المستهلكين فقط وإنما أيضاً على المنتجين ،تزيد أسعار الوقود والمواد الأولية وتزيد الأجور والإيجارات كل هذا ينعكس على زيادة تكلفة السلع والخدمات على منتجيها مما يدفعهم إلى رفع الأسعار بسبب زيادة هذه التكاليف ، فكأن النفقة من الأساس تزيد السعر فترفعه .

[1] مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 230 .
[2] أكرم حداد – مشهور هذلول ، مرجع سابق ، ص 196 .

3-العامل النقدي : إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة الأسعار وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها وسرعة دورانها ، والكمية وسرعة الدوران متعلقة بالسياسات النقدية والمالية للدولة . فمثلاً قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن تغطية العجز أو توسع البنوك التجارية بخلق النقود وزيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان كل هذا يؤدي الى زيادة كمية النقود في المجتمع كما أن دفع الرواتب وزيادتها في أوقات تلوح بوادر التضخم فيها دون دراسة قد يزيد من تأثير النقود وزيادتها على مستوى الأسعار .

إن العوامل السابقة لا تعمل منفردة بل إن كل عامل منها يعمل بتفاعل العوامل الأخرى وجذب الطلب ودفع النفقة والعامل النقدي تعمل معاً وفي نفس الظروف وتؤدي الى رفع الأسعار.[1]

(2-2-5).أثار التضخم :-

سوف نتناول الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم التي تتمثل في الآتي :

1- أثار التضخم على إعادة توزيع الدخول :-

يصيب التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي لهم .

بالمقابل يستفيد أصحاب الدخول المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم.

ولحل مشكلة تآكل الأجور لأصحاب الدخل المحدود أو الثابت تسعى العديد من النقابات أو الحكومات التي تضمن ارتفاع الأسعار ضمن الأجور للمحافظة على القوة الشرائية لهذه الفئات .

[1] مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص-ص-ص 230 -231- 232 .

2 – أثار التضخم على إعادة توزيع الثروة :-

يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فأنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل .فمثلاً يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الإسمية من القرض الذي أقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي ، ويؤثر التضخم على المودعين في المصارف ، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم .

3 – أثار التضخم على الاستهلاك والادخار :-

إن الارتفاع المستمر في الأسعار ومع ثبات الدخل النقدي سيقلل من القوة الشرائية لهذه الدخول وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك .

وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمناً مثل الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلباً على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي .

4 – أثار التضخم على الإنتاج :-

إن استمرار التضخم على المدى البعيد سيلحق أثار ضارة بالإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخول النقدية السائلة لديهم .

وسيتجه المنتجين في نفس الوقت الى زيادة شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم وبحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على المنتجات ثم إلى انخفاضه لمستويات متدنية .

5 –أثار التضخم على ميزان المدفوعات :–

يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن ، وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج ، ويتبع ذلك ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تؤدي الى تقليل حجم الصادرات الى الخارج .

6 – الأثار الاجتماعية للتضخم :–

إن انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى ، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد ، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي وإلى تدني ولاء الموظفين لمنشاتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معاً وتعميق المشكلات الإقتصادية السائدة فيه .[1]

[1] اكرم حداد - مشهور هذلول ، مرجع سابق ، ص-ص-ص206-207-208.

المبحث الثالث

مفهوم كل من السياسة النقدية والسياسة المالية

(2-3-1).تمهيد:

تسعى الدول الى وضع سياسات اقتصاديه بغرض تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي والعدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (التضخم) ومحاربة البطالة في المجتمع وتحقيق التوازن في التعامل مع المجتمع الخارجي .

عليه يمكن تعريف السياسات الاقتصادية بانها حزمة من الإجراءات تتخذ في الاقتصاد بغرض تحقيق الأهداف أعلاه.

المحور الأول :السياسات النقدية:

(2-3-2)..تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي ولتفادي الآزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد القومي من خلال إدارة النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد القومي من خلال أدوات إجرائية مختلفة[1].

(2-3-3).أهداف السياسة النقدية:-

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي، (والذي يتحقق من خلال التوازن بين التدفق النقدي والتدفق السلعي) وبالتالي الاستقرار الاقتصادي (استقرار الأسعار واستقرار

[1]محمود حسين الوادي-زكريا أحمد عزام،مرجع سابق،ص220.

الاستخدام) ونظراً لأهمية التدفق النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن السلطة النقدية تستخدم العديد من السياسات لضبط ذلك التدفق[1].

(2-3-4).ادوات السياسة النقدية :-

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان علي نوعين من الوسائل وهما :

أدوات كمية والتي تسعى للتأثير علي حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، وأدوات نوعيه تهدف إلى التأثير على أنواع معينة من الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

اولاً: الأدوات الكمية (أو العامة):

1- سياسة سعر المصرف أو سعر إعادة الخصم:-

يقصد بسعر اعادة الخصم – السعر أو الفائدة التي يتقاضها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ الى إعادة خصم الاوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها او الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها علي مواد نقدية جديدة .

إذا شعر المصرف المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار فأنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق عن طريق رفع سعراعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي الي تقليل احتياطيات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض وهذا يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية ولأخيراً يقلل من عرض النقد.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ، 2014م ، النقود والمصارف ، عمان : دار المسيرة ، ط2 ، ص 176 .

وأما في حالة رغبة المصرف المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد ،فإن المصرف المركزي يلجأ الي خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من اصولها المالية إلى نقود قانونية ،مما يعمل ذلك على مقدرة المصارف التجارية علي خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي زيادة عرض النقد وهذا بدوره سيؤدي الي زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة [1].

2- نسبة الاحتياطي القانوي :-

وهي تلك النسبة التي تفرض علي ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها الي حساب البنك التجاري لديه .

ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين. ففي حالات الانكماش الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد.

في حالة التضخم يسعى المصرف المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أقل من الودائع التي يستخدمها في منح الائتمان وبالتالي تقليل عرض النقد للخروج من حالة التضخم.

3- عمليات السوق المفتوح :-

يقصد بها دخول المصرف المركزي بائع أو مشتري للسندات المالية الحكومية في سوق النقد لتحكم في عرض النقود.

[1] أكرم حداد – مشهور هذلول ، مرجع سابق ، ص،ص،ص185،186،187.

في حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطيات لديها فيزيد عرض النقود، أما في حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية فيقل عرض النقود.

الادوات النوعية للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة. وتتخذ الأدوات النوعية اشكالاً عدة تتمثل في الاتي :

1. الإقناع الأدبي المباشر في محاولة لدفع المصارف بزيادة او تحجيم التمويل.
2. الأساليب الرقابية بحيث يضع سقوفاً معينة لعمليات المصرف التجاري بحيث لا يتجاوزها كالرقابة على الائتمان او الرقابة على العملة الاجنبية او الرقابة على استخدام المشتقات المالية .
3. قد يستخدم المصرف المركزي أساليب للإغراء من خلال منح المصارف تسهيلات معينة بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف لحثها على الاندماج[1] .

(2-3-5).تأثير السياسات النقدية على الاقتصاد:

أ. زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي بتوجيه الموارد المتاحة نحو توفير مدخلات الإنتاج والمعينات اللازمة .

ب. تهيئة بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي عبر تحقيق استقرار الأسعار وسعر الصرف.

[1] المرجع السابق ، ص،ص،ص،ص188،189،190،191.

ج .النهوض بالقطاع الخاص وتوفير المعينات المناسبة ليؤدى الدور المنوط به في دفع عجلة النمو.

د .حالياً تسهيل عمليات الدفع عبر استخدام التقنية المصرفية وإدخال وسائل الدفع الإلكتروني.[1]

المحور الثاني: السياسة المالية :-

(2-3-6).تعريف السياسة المالية :-

تعرف بأنها: مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

السياسة المالية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة في جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) بشكل متعمد في محاولة منها لتحقيق التوظف الكامل واستقرار الأسعار في الأجل القصير.

(2-3-7). أهداف السياسة المالية:

أ. تحقيق الكفاءة الإنتاجية

ب. تحقيق العمالة الكاملة

ج. تحقيق التقدم الاقتصادي

د. تحقيق العدالة في توزيع الدخل

هـ. تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار

[1] جبريل محمد صديق ،مرجع سابق.

(2-3-8).ادوات السياسة المالية:

يمكن للحكومة أن تؤثر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها فمثلاً في فترة الكساد حيث يعاني الاقتصاد من الركود والبطالة تتبع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب او الأثنين معاً ،امافي فترة التضخم تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وذلك لإيجاد الفائض في الموازنة العامة. بشكل عام تقسم ادوات السياسة المالية الحكومية الى أدوات أُتوماتيكية آلية وأدوات مستقلة.

1-الأدوات الآلية :

تلك الأدوات التي تستخدم ذاتياً ولا تتطلب أي سياسة فاعلة أو تدخل من قبل راسمي السياسة المالية للدولة وتنقسم إلي خمسه أدوات:

أ. التغيرات الأتوماتيكية في حصيلة الضرائب :

إذا كان الاقتصاد يمر في حالة كساد فإن الحاجة تدعو الى زيادة الإنفاق الكلي الذي يمكن تحقيقه عن طريق إجراء بعض التغيرات في حصيلة الضرائب .

إن تغير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق الكلي في حالة التضخم وزيادة الإنفاق الكلي في حالة الانكماش، وهذا يحدث دون تدخل من قبل راسمي السياسة المالية.

ب. الإعانات الحكومية (الإعانات الاقتصادية) :

تقديم الإعانات لبعض القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل دعم دخول الناس والمحافظة على استقرارها حيث أن دعم أسعار المنتجات الزراعية والصناعية يؤدي إلى زيادة الدخول وقت الكساد بسبب زيادة الدعم ، وانخفاض الدخول أوقات التضخم بسبب انخفاض الدعم.

ج. التغير في مستوى الإنفاق :

يميل الأفراد إلى المحافظة على مستوى معيشة معينة حتى في فترات الانكماش الاقتصادي، وحتى لو تدنى الدخل الخاضع للإنفاق فإن الأفراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتاد عن طريق الاعتماد على المدخرات الفردية أو حتى الاقتراض.

فإن محاولة الإبقاء على مستويات المعيشة والإنفاق الجارية تقود المستهلكين الي استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فترة الانكماش حيث يتدنى الدخل الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الإنفاق الكلي، أي ينخفض الإنفاق ولكن بشكل أقل من المتوقع .

د. سياسة توزيع الأرباح الرأسمالية :

وهي سياسة تهدف لإبقاء مستويات دخول مناسبة، فإذا كان الاقتصاد في فترة انكماش فإن الشركات لا تعمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين .

كما لاتميل إلى زيادة خفض الأرباح في فترة تضخم قصيرة . إن هذه السياسة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ علي الحد من زيادتها وقت التضخم.

هـ. تعويضات البطالة :-

وتشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار من شأنه أن يؤثر في مستويات الإنفاق في أوقات التضخم أو الانكماش،ففي فترات الانكماش تكون معدلات البطالة مرتفعة مما يؤدي الى زيادة التعويضات المدفوعة للعاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي الي

الحد من تدني الدخل، أما في فترات التضخم والازدهار تزيد معدلات الاستخدام مما يؤدي الي خفض تعويضات البطالة[1].

2-الأدوات المستقلة :

ففي فترة التضخم تتبنى الحكومة سياسة مالية إنكماشية للحد والتقليل من تنامى حجم الانفاق القومي ولتقليل الفجوة التضخمية تدريجياً عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب ، أما في حالات الإنكماش أو الركود الاقتصادي فإن الحكومة تستخدم سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب[2].

يجب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ليتكامل دورهم في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإيرادات والمصروفات للدولة والنمو المقدر في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم المستهدف وموقف ميزان المدفوعات .

وتبعاً لهذه التقديرات يتم تحديد الكتلة النقدية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف حيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية .

لذلك نجد أن الاختلافات والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد تقتضي تكامل السياسات الاقتصادية من مالية ونقدية وأن تخدم كل سياسة أهداف الأُخرى ولا تتعارض معها.

نجد أن هناك استقلالية في الأدوات ولكن لابد من التنسيق في مجال إدارة السيولة في الاقتصاد وفي مجال السياسات والقيود على تمويل الحكومة بواسطة المصارف (نسبة تمويل الاوراق المالية)، لتحقيق الاستقرارالاقتصادي[3].

---

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ،مرجع سابق ، ص-ص-ص-ص2012-2013-2014-2015-2016 .

[2] المرجع سابق ، ص-ص-ص-ص-ص2012-2013-2014-2015-2016-2017.

[3] جبريل محمد صديق ، مرجع سابق .

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي

المبحث الأول : الإنفاق الحكومي الجاري في السودان

المبحث الثاني : التضخم في السودان

المبحث الثالث : صياغة ووصف النموذج

الإنفاق الحكومي الجاري في السودان

(3-1-1).تمهيد :-

بلغ متوسط نسبة المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان في فترة السبيعنات والثمانينات نسبة 22% وهي نسبة مقبولة مقارنة بالمعدلات الأفريقية في تلك الفترة. فكانت السمة الغالبة للإنفاق العام في تلك الفترة أن الصرف الفعلي يفوق الصرف المصدق به في الميزانية ويتم الصرف خارج الميزانية نتيجة للضغوط السياسية والأمنية ودعم السلع خاصة المواد البترولية والسكر والخبز والتي كانت تشكل نسبة عالية مما أدى إلى تجاوز الصرف خارج الميزانية بمتوسط 76%.

وقد كان للصرف خارج الميزانية آثار سالبة على الإقتصاد السوداني ولآن البنود التي تم الصرف على حسابها هى بند التنمية وبند خدمة الديون الداخلية والخارجية ونتيجة لذلك توقفت الكثير من مشاريع إعادة تعمير المؤسسات وصيانة أصولها مما أدى إلى تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتفاقمت مشكلة الديون الخارجية ، وكذلك من البنود التي تأثرت بند الخدمات الإجتماعية ، تدهور خدمات الصحة والتعليم إلى جانب إنعكاسها على بيئة العمل في الوحدات الحكومية وتدهور الأداء وإعاقة إنسياب العمل في المرافق الحكومية.

إن هذه التجاوزات في الصرف العام خلال الثمانينات وما قبلها استمرت حتى بداية التسعينات نتيجة للتسيب وغياب الرقابة على المال العام والفساد المالي في إدارة الدولة مما جعل الرقابة الصارمة وكشف التجاوزات المالية والإختلاسات أمراً شبه مستحيل[1] .

وتسرب الخلل إلى مفاصل الإقتصاد الكلي عن طريق العلاقات الديناميكية بين المتغيرات

الإقتصادية وأدى ذلك إلى خلل كبير في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي[1]

[1] عبدالوهاب عثمان ، 2001م ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، الخرطوم : شركة مطابع العملة ، ج1 ،ص ـص94-95.

(3-1-2).تعريف النفقات الحكومية الجارية :

هي تلك النفقات التي تستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة ، من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة سنوية متكررة[2].

يتضمن الإنفاق الحكومي الجاري الصرف على الفصول الأول والثاني والثالث ، يشمل الفصل الأول تعويضات العاملين ، أما الفصل الثاني يشمل الصرف على تسيير الوحدات الحكومية الاتحادية والبنود الممركزة ، فالفصل الثالث يشمل الدعم الإتحادي للولايات ويتم تنفيذه عبر الصندوق القومي لدعم الولايات[3].

(3-1-3).الإنفاق الحكومي الجاري في السودان للفترة 2000-2013م:

إنتظمت نفقات تسيير أعمال الدولة وفاءاً لإلتزاماتها الدستورية والقانونية والدفاعية والأمنية المتنامية . وزيادة الإنفاق على برامج الدعم الإجتماعي وتوسع مظلة الحماية والضمان الإجتماعي ورعاية العمل الخيري والطوعي . وزيادة المخصصات المالية للولايات وتحويل المزيد من السلطات المالية لها وتقنين ذلك في الدستور وفي اتفاقية السلام .[4] .

وقد شهدت الرواتب والأجور إرتفاعاً كبيراً في عام 2006م بما في ذلك زيادة نسبة 20% في أجور جميع موظفي القطاع العام والجهاز الحكومي في شهر أبريل 2006م[5].

والذي حدث بعد إتفاقية السلام أن الإنفاق العام توسع بصورة كبيرة في جانب الإنفاق الحكومي الجاري أو غير المنتج . ورغم وفرة الموارد لأن البترول ما زال في حظيرة الدولة

---

[1] المرجع السابق ، ص96.
[2] احمد عبدالسميع علام ، مرجع سابق ،ص70.
[3] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي،(2003م) ، العرض الاقتصادي، الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة، ص،ص95-96.
[4] إنجازات وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، إصدارة رقم 47 ، ص27 .
[5] البنك الدولي ، ديسمبر 2007م ،تقرير رقم SD-41840 ،السودان مراجعة الإنفاق العام ، ص20.

الموحدة لم يكن هنالك مجال لإحداث طفرة تنموية للتوسع في الإنفاق التنموي ، وتقريباً كل موارد البترول أو أغلبها تم توظيفها في جانب الإنفاق الجاري على مستوى المركز والولايات[1].

لقد تسربت موارد البترول إلى قطاع الإستهلاك والقطاعات الهامشية من خلال توظيفها في بنود النفقات الجارية ، ونتج عن هذه المنهجية تدهور معدلات النمو في القطاعات الحقيقية مثل الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية ، والقطاع الإجتماعي ، ولم تواكب معدلات النمو في القطاع الحقيقي والقطاع الإجتماعي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010م.

أن الإعتماد المفرط على موارد البترول في تمويل النفقات الجارية عرض الإقتصاد الوطني إلى إختلالات خطيرة جعلت الإقتصاد الوطني أكثر حساسية للأزمات وغير قادر على مواجهة الازمة المالية العالمية[2].

وتفيد المؤشرات بأن الإنفاق على الدفاع إنخفض بشكل حاد بعد إنتهاء الصراع بين الشمال والجنوب حيث إنخفض إلى 1.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2005م مقابل قرابة 2.3% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2001–2003م . ثم أشارت التقارير بعد ذلك إلى أن الإنفاق على الدفاع زاد بصورة ملموسة في عام 2006م إلى أعلى مستوى له في هذا العقد حيث شكل حوالي 30% من كافة المصروفات الإتحادية الجارية أو 2.9 من إجمالي الناتج المحلي وتتسق هذه الزيادة مع إبلاغ السلطات عن إنفاق جديد على جهود تسريح المتحاربين ومساندة القوات المشتركة بعد إبرام إتفاقية السلام الشامل . كما شهد الإنفاق على الدفاع زيادات اخرى أيضاً في المناطق الاخرى الخارجة لتوها من أتون الصراعات ، وذلك بهدف مساندة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[3].

---

[1] التجاني الطيب ، 19/11/2013م، الملف الإقتصادي ، أخبار اليوم ، الخرطوم ، العدد6888 ، ص4.
[2] عبدالوهاب عثمان ، 2012م ، منهجية الإصلاح الإقتصادي ، الخرطوم : المكتبة الوطنية ، ج2 ، ص25.
[3] البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص20.

بلغ الإنفاق الجاري في عام 2000م مبلغ 3مليون جنيه سوداني مقارنة ب 36178.46مليون جنيه سوداني تم صرفها خلال العام 2013م، فنلاحظ أن الإنفاق الجاري تضاعف حوالي 12,059 مرة ما بين عامي 2000 و2013م . إن السبب الرئيسي للزيادة في القيمة المطلقة لأرقام الإنفاق الجاري ترجع لإرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للنقود(زيادة ظاهرية) .

الجدول رقم (1) يوضح الإنفاق الحكومي الجاري للفترة 2000-2013م

مليون جنيه سوداني

العام	الإنفاق الجاري
2000	3
2001	3428
2002	37704
2003	5632
2004	7934
2005	10870.0
2006	14713.0
2007	17403.1
2008	22725.0
2009	20696.1
2010	24162
2011	28578
2012	26272.1
2013	36178.46

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي (2000-2013م).

بلغ الإنفاق الجاري للعام 2010م حوالي 24162مليون جنيه مقارنة ب 20696.1مليون جنيه تم صرفها خلال العام 2009م حيث أن هناك نسبة زيادة في العام 2010 عن العام

2009م تقدر بحوالي 16% نتج ذلك عن الوفاء بكافة الإلتزامات لبند تعويضات العاملين وبند شراء سلع وخدمات وكذلك زيادة الصرف على بند الإعانات والتحويلات لحكومة الجنوب[1].

بالرغم من السياسات لتخفيض الإنفاق إلا أن الأداء الفعلي لإجمالي المصروفات للعام 2011م بلغ 28578مليون جنيه بنسبة أداء 107% من إعتمادات العام 2011م حيث أن هناك نسبة زيادة في العام 2011م عن العام 2010م تقدر بحوالي 18% نتج عن ذلك الوفاء بكافة الإلتزامات التي طرأت في العام 2011م (المشاكل الأمنية لبعض المناطق – مقابلة إلتزامات أحداث ليبيا – إلتزامات العمالة الجنوبية) إضافة للتوسع في الصرف على بند الدعم الإجتماعي وسداد المنحة الشهرية تشمل العاملين بالولايات في الهيئات والوحدات المتعثرة إضافة لوحدات الحكومة المركزية [2]، والجدول التالي يوضح تفاصيل ذلك :

الجدول رقم (2) يوضح الأداء الفعلي للمصروفات خلال الفترة 2010-2011م

البيان	اعتماد الموازنة 2011م	الأداء الفعلي 2010م	الأداء الفعلي 2011م	نسبة الأداء من الإعتماد
تعويضات العاملين	10300	7516	9764	95%
شراء السلع والخدمات	1818	2416.8	2603	143%
دعم السلع الإستراتيجية	1531	0.0	2276	149%
تكلفة التمويل	1.068	1668.8	2209	207%
الإعانات	44	90.5	63	143%
الإشتراك في المنظمات الدولية	33	26.6	28	85%
المنافع الإجتماعية	155	262.2	343	221%
المصروفات الاخرى	188	551.5	279	148%
تحويلات الولايات	11596	11630	11007	95%
تحويلات حكومة جنوب السودان	5465	586668	4820	88%
تحويلات الولايات الشمالية	6131	5762.9	6186	102%
الإجمالي	26734	24162	28578	107%

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي (2010-2011م).

[1] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، 2010م ،تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم ، ص22.
[2] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ،2011م ، تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم ، ص15.

بلغ الإنفاق الجاري خلال العام 2012م مبلغ 26272.1 مليون جنيه بمعدل نقصان 8% من العام 2011م ويعود الأداء المتميز لإلتزام الدولة الصارم بحزم السياسات والإجراءات المالية التي بدأت في العام 2010م والتي تهدف إلى ترشيد وضبط الإنفاق العام كما تم الوفاء بالتزامات الدعم الإجتماعي وذلك بمقابلة جزء مقدر من إحتياجات الشرائح الضعيفة من محدودي الدخل (الدعم المادي والعيني لهم) ومقابلة إلتزامات الدولة نحو التامين الصحي والعلاج المجاني وغيرها[1].

نجد أن الإنفاق الجاري إرتفع إلى مبلغ 36179 مليون جنيه بنسبة أداء 111% من الإعتمادات بالإجراءات والبالغ 32615 مليون جنيه خلال العام 2013م مقارنة بمبلغ 26272.1مليون جنيه ومعدل زيادة 38% من العام 2012م ويعزى ذلك لإستيعاب الزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات وزيادة الكميات المستوردة وزيادة الأسعار العالمية للمحروقات[2].

(3-1-4).أهم السياسات التي تم تنفيذها خلال عام2013م في مجال الإنفاق الحكومي الجاري:-

- استيعاب الزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات.
- الزيادة في برامج الدعم للشرائح الضعيفة في المجتمع وزيادة عدد الطلاب المكفولين وإدخالهم في مظلة التامين الصحي.
- استيعاب مرتبات المشروع القومي لإستيعاب 25ألف من الخريجين[3].

[1] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، 2012، م ، تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم ، ص14.
[2] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، 2013م ،تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم ، ص15.
[3] وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي،(2013م) ، العرض الاقتصادي، الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة، ص81.

من الأسباب الأساسية التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم سياسة الأجور ،خاصة الزيادة الأخيرة الاسمية في المرتبات والأجور.

ولا شك فإن زيادة الأجور بنسبة 5% تزيد معدلات التضخم بنسبة 20% وهذا الارتفاع في معدلات التضحم لا يخدم المجتمع أو على الأقل بعض فئاته التي لم تستفيد من عملية الزيادة في الأجور ولا يخدم إقتصاد البلد باكمله.

هذه الأرقام مجتمعة تشير إلى خلل هيكلي في الإقتصاد السوداني وبالرغم من أن السودان مصنف من أكثر الدول مساحة وغني بالموارد الطبيعية (الاراضي الخصبة ، والمياه الوفيرة ، الغابات ، الثروة الحيوانية) ، إلا أن الانفاق العام لم يؤدي دوره الإقتصادي والإجتماعي باعتباره عنصر أساسي من عناصر النمو والتنمية الإقتصادية أنظر الجدول رقم (1) من البحث.

المبحث الثاني

التضخم في السودان

(3-2-1).تمهيد :-

شهد الإقتصاد السوداني تبايناً كبيراً في الأداء الإقتصادي خلال فترة البحث من 2000-2013م ، فيما شهدت الفترة من عام2000 حتى 2010م أداءً جيداً للإقتصاد السوداني إنعكس إيجاباً على المؤشرات الإقتصادية حيث سجل الإقتصاد معدل نمو بنسبة 7.2 في المتوسط خلال الفترة وتضاعف الدخل القومي في المتوسط لنفس الفترة ، إلا أن الأداء الإقتصادي قد تراجع بشكل كبير عقب إنفصال دولة جنوب السودان في عام 2011م وإنعكس ذلك على معظم المؤشرات الإقتصادية .

يمكن القول بأن الإقتصاد السوداني قد واجه صدمتين رئيسيتين ، تمثلت أولهما في الأزمة المالية العالمية في العام 2008م والتي أثرت على الإقتصاد السوداني من خلال تأثيرها على الطلب على البترول وإنخفاض أسعاره ، أما الصدمة الثانية فقد تمثلت في إنفصال جنوب السودان وخروج 75% من البترول المنتج إلى جنوب السودان والتي أدت إلى فقدان نحو 60% من إيرادات النقد الأجنبي [1].

(3-2-2).أسباب التضخم في السودان:-

يمكن تقسيم فترة البحث إلى فترتين إتسمت وتأثرت كل فترة بعوامل إقتصادية معينة إرتبطت بالتطورات الإقتصادية داخلية كانت أم دولية أدت هذه العوامل إلى تعمق الوضع الإقتصادي المتأزم في البلاد حيث إرتفعت معدلات التصخم بإستمرار.

[1] بنك السودان المركزي ،2000-2014م ، تقرير اللجنة الفرعية للقطاع النقدي وميزان المدفوعات وسعر الصرف ،الخرطوم ،ص1.

الفترة الأولى 2000-2006م :-

قامت الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي في العامين 1997-1998م بتطبيق برنامج إصلاح هيكلي في إطار برامج المراقبة بواسطة موظفي الصندوق وإستجابة الإقتصاد للإصلاح كانت جيدة حيث بدأ التضخم في الإنحسار فهبط معدله إلى 8% في عام 2000م[1].

شهد الإقتصاد السوداني معدلات نمو عالية نسبة لإنتاج البترول الذي إنعكس على أسعار حركة النقل والإنتاج الزراعي حيث أدى ذلك لإستقرار أسعار السلع والخدمات التي أدت إلى إنخفاض معدلات التضخم في هذه الفترة حيث سجل العام 2001م معدل تضخم بلغ 4.2% كأقل معدل تضخم في هذه الفترة.

وكان ذلك أمراً طبيعياً نتيجة عزم الإدارة الإقتصادية على مكافحة التضخم الذي نتج عن تطبيق التحرير الإقتصادي . وذلك بتطبيق بعض السياسات التى تؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار وبالتالي إنعكاسه على التضخم وتتمثل هذه السياسات في الاتي :-

1. تخفيض الإنفاق الحكومي.
2. عدم الإستدانة من الجهاز المصرفي.
3. إستقرار سعر الصرف.

يلاحظ أن معظم السلع التي أدت إلى إستقرار المستوى العام للأسعار تنتمي لمجموعة الطعام ومجموعة السكن .

وقد تأثرت بعض السلع بالموسمية في بعض الأعوام ، فعندما يكون الموسم الزراعي جيداً تستقر أسعار السلع الزراعية كالحبوب والحبوب الزيتية ، كما يحتفظ الرعاة بالحيوانات الحية للتوالد السبب الذي أدى إلى إرتفاع أسعار اللحوم في بعض السنوات وإنخفاض أسعارها في

[1] التجاني الطيب ، مرجع سابق ص4.

مواسم أخرى لقلة الإنتاج حيث لا يحتفظ الرعاة بالحيوانات لعدم مقدرتهم على دفع تكاليف العلف لهذه الحيوانات ، كما نأثرت بعض السلع الأخرى بالموسمية كحطب الوقود والفحم إلا أن وفرة الغاز في هذه الفترة أدى إلى إستقرار أسعار الفحم[1].

جدول رقم (3) معدلات التضخم للفترة 2000-2006م

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	8.52	4.92	8.3	7.7	8.46	8.5	7.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء(2000-2006م).

الفترة الثانية 2007-2013م :-

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي إرتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار إعتمادها على إستيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند إرتفاع أسعار قيمة الأرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سيرتفع في الدول المستوردة .

واجه العالم في عام 2007م أزمة مالية وتباينت الآراء حول السبب الأساسي لهذه الأزمة ، وقد إنعكست هذه الأزمة على جل إقتصاديات الدول حيث إنهار إقتصاد دول كثيرة وتوسعت الهوة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد الغير حقيقي وتم إستخدام إجراءات مالية لحل هذه الأزمة وقد إنعكست هذه الأزمة على السودان .

إن أبرز العوامل التي أدت إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار عام 2007م والتي إنعكست بدورها على إرتفاع معدل التضخم في السودان إرتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة خاصة

[1] العالم عبدالغني ، مرجع سابق.

بعض السلع التي لها وزن إنفاقي لدى المستورد كالدقيق ، السكر ، الأرز ، العدس ، الزيوت النباتية ، والالبان الجافة .

وقد تصاعد إرتفاع المستوى العام للأسعار في بداية عام 2008م وذلك إثر الزيادة على ضريبة القيمة المضافة على بعض السلع من 12% إلى 15% بالإضافة للرسوم العالية التي خضعت لها بعض السلع المستوردة كالسكر والزيوت النباتية . كما إستمر إرتفاع الأسعار للسلع السابقة في عام 2010 ،2011م بينما أثر خروج البترول من الإقتصاد السوداني بشكل كبير على أسعار السلع والخدمات في العام 2012م حيث إرتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات من 169.6 للعام 2011م إلى 230.0 في العام 2012 مسجلاً نسبة تضخم 35.6% سنوياً وذلك إثر تطبيق حزمة إقتصادية في منتصف العام 2012م شملت أسعار الوقود. بينما سجل العام 2013م معدل تضخم بلغ في متوسطه 36.5%.

بالإضافة إلى تعرض السودان لضغوط إقتصادية دولية مثل حظر الإستيراد لأهم السلع كمدخلات الإنتاج والإسبيرات اللازمة للتشغيل مما تسبب في نقص كمية السلع المعروضة وزاد من أسعارها وإنعكس ذلك على التضخم.

جدول رقم (4) يوضح معدلات التضخم للفترة 2007-2013م

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	8.2	14.3	11.2	13	18.1	35.1	37.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء(2007-2013م)

يلاحظ أن إستيراد بعض السلع الهامة كالدقيق ، لبن بودرة والأرز والعدس ، البن والشاي والأقمشة والملابس والأحذية والمعدات الكهربائية والأدوات المنزلية ، إسبيرات العربات ، العطور لها إنفاق كبير من قبل المستهلك يعادل 20% من الإنفاق الكلي وينعكس ذلك عن المستوى

العام للأسعار وبالتالي يسمى تضخم سلع مستوردة وقد لوحظ ذلك في العام 2008 حيث إرتفعت أسعار جل السلع المستوردة وإنعكس ذلك على إرتفاع معدلات التضخم[1] .

التضخم المستورد ينشأ بسبب إعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلاً من التضخم ، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الإقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة ، ومن أسباب التضخم المستورد إنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وهذا ما يحدث لعملتنا المحلية والمرتبطة بالدولار.

جدول رقم (5) يوضح معدلات التضخم للسلع المستوردة للفترة 2008-2013م

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	12.1	10.7	8.3	16.0	46.6	48.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (2008-2013م).

التضخم مشكلته أنه لا يؤثر فقط في الطاقة الشرائية للأفراد وإنما يؤثر أيضاً في معدل النمو الحقيقي للإقتصاد ، والأخطر من ذلك أنه يزيد التكلفة الكلية في الإقتصاد الكلي . زيادة التكلفة لها آثار سالبة لأنها تعيق العجلة الإقتصادية وتعيق نمو الصادرات وتقلل من إيجاد فرص العمل مما يفاقم من مشكلة البطالة وتمدد الفقر[2]

[1] العالم عبدالغني المرجع السابق.
[2] التجاني الطيب ، مرجع سابق، ص5.

المبحث الثالث

صياغة ووصف النموذج

لتأكيد العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم تمت صياغة المعادلة أدناه :

$$Y = a + bx$$

حيث أن Y تمثل التضخم و x الإنفاق الحكومي الجاري بينما a القاطع و b الميل وهما يمثلان المعالم.

بإجراء تحليل الإرتباط بإستخدام برنامج spss للتحليل الإحصائي توصلت للنتائج الأتية:

جدول رقم (6)

ملخص النموذج

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
8.35250	.317	.370	.608(a)	1

المصدر: من برنامج التحليل الاحصائىSpss.

R الارتباط والذى يعكس العلاقه بين المتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجارى (G) والمتغير التابع التضخم (INF) والذى ظهرت كما فى الجدول أعلاه (60.8 %) مما يدل على وجود ارتباط طردي بين الإنفاق الحكومي الجارى والتضخم بدرجة فوق الوسط.

R-Square معامل التحديد والذى يعكس جودة توفيق المعادلة من خلال أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

ونجد أن قيمة معامل التحديد هى (370 .) وهذا يعنى أن المتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجارى يؤثر بنسبه (37%) من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع التضخم والباقي 63 تفسره متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

جدول رقم (7)

تحليل التباين

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.021(a)	7.035	490.785	1	490.785	Regression	1
		69.764	12	837.170	Residual	
			13	1327.956	Total	

المصدر : من برنامج التحليل الإحصائيSpss.

من خلال جدول تحليل التباين (ANova) أى جدول اختبار (f) أو التوثيق الكلي لمعادلة الإنحدار والذى تعتمد عليه معنوية النموذج من خلال قيمه sig أى درجه المعنوية كما فى الجدول أعلاه (0.021) وقيمة (f) المحسوبة (7.035)بما أن قيمة sig بالنسبه لإختبار (f) أقل من 5% مستوى الدلاله المعنوية عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال بوجود علاقة معنوية للنموذج الكلي

جدول رقم (8)

معالم النموذج

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.351	.971		4.224	4.102	(Constant)	1
.021	2.652	.608	.000	.001	Y	

المصدر : من برنامج التحليل الاحصائيSpss.

من خلال جدول قيم المعالم والذى يوضح معادلة الانحدار التالية :

$Y = 4.102+0.001x$

العمود الاول : يوضح قيم المعالم المقدرة الثابت (a) وال(b) الميل أى معامل الإنفاق الجاري كما تعكس إشارة معامل الإنفاق الجاري الإشارة الموجبة وهى تتفق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم بمعنى أن زيادة الإنفاق الجاري بألف وحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة.

وهذا يبين صحه الفرضيه القائله بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم.

العمود الثالث : الذى يوضح إختبار للمعالم الجزئية كل على حدا والذى يعكس العلاقة السببية حيث نجد أن قيمة الثابت t. test = (0.971) وقيمة sig=(0.351) وهى أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرض العدم القائل أن الثابت غير معنوى.

أما قيمة t. Test ل (b) = (2.652) وقيمة sig= (0.021) وهى أقل من مستوى معنوية 0.05 مما يعنى نقبل الفرض البديل القائل بأن المعلمة معنوية وهذه دلالة على وجود علاقةبين المتغير المستقل الإنفاق الجاري والتضخم.

الفصل الرابع

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

المبحث الأول: مناقشة الفرضيات

المبحث الثانى : النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى :

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان.

لتاكيد هذه العلاقة الطردية بين الإنفاق الجاري والتضخم تمت صياغة المعادلة أدناه :

$$Y= 4.102+0.001x$$

بمعنى أن قيمة التضخم تكون 4.014 عندما يكون الإنفاق الجاري يساوي صفر ، يزداد التضخم بمقدار 0.001 عندما يزداد الإنفاق بمقدار وحدة نقدية واحدة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم.

الفرضية الثانية :

الزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري والإعتماد على السلع المستوردة من الخارج كان إحدى أسباب زيادة معدلات التضخم في السودان.

هنالك زيادة ظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري وهذه الزيادة الظاهرية لم تصاحبها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة أو حتى في تحسين مستوى الخدمة المقدمة العامة وهذه الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان ص23 من البحث.

إرتفعت معدلات التضخم بشكل كبير في عام 2008م نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار جل السلع المستوردة الناتجة عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية عبر التضخم المستورد انظر الجدول رقم 5 من البحث.

الفرضية الثالثه :

الإجراءات الإصلاحية التى إتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان.

من الأسباب التى أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان سياسة الأجور خاصة الزيادة الأخيرة في المرتبات والأجور وذلك لأن زيادة المرتبات والأجور أدت إلى زيادة طلب المواطن من السلع والخدمات سواء كانت ضرورية أو كمالية أكبر من كمية العرض مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم في السودان ص58 من البحث.

الفرضية الرابعه :

توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والإحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم.

أن هنالك توجيه للإنفاق العام لمجالات غير إنتاجية ص54 ، بالإضافة إلى زيادة الأجور أدت إلى حدوث أو زيادة معدلات التضخم ص58.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

خلص البحث إلى النتائج والتوصيات الاتية :

أولاً : النتائج :

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان.

2- الزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري والإعتماد على السلع المستوردة من الخارج كان إحدى أسباب زيادة معدلات التضخم في السودان.

3- الإجراءات الإصلاحية التى إتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان.

4- توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والإحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم.

ثانياً : التوصيات:

1- إستخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فعالة لتقليل معدلات التضخم في السودان.

2- ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي الحكومي وتقليل الإسراف.

3- توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الإقتصادية.

4- إحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد.

5- مهم أن تعمل الحكومة التى تسعى إلى زيادة الأجور والرواتب بدراسات لأن إهمال جهود الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية بسبب مزاحمة الإنفاق الجاري للإنفاق التنموي تساهم في تدني مستويات النمو الإقتصادي ،ولا بد من التنسيق مع الجهات المعنية لمراقبة أسعار السلع والخدمات أمراً مهماً جداً كي لا يستغل التجار زيادة الأجور ومقابلتها برفع غير منطقي لأسعار السلع والخدمات التى يحتاج إليها المستهلك من التجار.

البحوث المستقبلية :

1- دور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة المالية في السودان.

2- الإنفاق العام وأثره في التنمية في السودان.

3- فعالية السياسة المالية في السودان.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: القران الكريم:

ثانيا:قائمة المراجع:

1-أحمدعبدالسميع علام(2012م) ،المالية العامة ،(الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1).

2-أحمد محمد أحمد(2012م) ،التضخم النقدي ، (الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1).

3-أكرم حداد-مشهور هذلول(2005م) ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، (عمان ،دار وائل للنشر ، ط1).

4-رمزي زكي (1980) ،مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها ، (مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ،ط1).

5-عبدالوهاب عثمان (2001م) ،منهجية الإصلاح الإقتصادي ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ،ج1).

6-عبدالوهاب عثمان (2012م) ،منهجية الإصلاح الإقتصادي ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ،ج2).

7-عثمان يعقوب محمد (بدون تاريخ) النقود والبنوك والسياسة المالية وسوق المال ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط3).

8-كروين (1981م) ،التضخم ،ترجمه محمد عزيز ، (ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس ،ط1).

9-محمود حسين الوادي وآخرون (2014م) ،النقود والمصارف ،عمان دار المسيرة للنشر ، ط2).

10-محمود حسين الوادي-زكريا أحمد عزام (2007م) ، المالية العامة ، (عمان ،دار المسيرة للنشر، ط1).

11-مصطفى سلمان وآخرون ،(2000م) ،مبادئ الإقتصاد الكلي ، (عمان ،دار المسيرة للنشر، ط1).

12- وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي،(2013م) ، العرض الاقتصادي، الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة.

13- وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي،(2003م) ، العرض الاقتصادي، الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

1-الدرديري إسماعيل إبراهيم ،(2009م) ، دور السياسات المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان دراسة تحليلية للفترة من (1970-2006م) ،ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2-أميرة عبدالسلام محمد بشير ، (2010م) ، محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م ، ماجستير في الاقتصاد القياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3- عبدالله أحمد عبيد أبوبكر،(أكتوبر2011م) ،أثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م ، ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4-محمد عبدالله بخيت محمد ، (2011م) ، فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان(1990-2010م) ،ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رابعاً : المجلات الصحفية :

1-التجاني الطيب (2013/11/19م) ،الملف الإقتصادي ،(الخرطوم ،أخبار اليوم، العدد6888).

2-إنجازات وزارة المالية والإقتصاد الوطني ،سلسلة إصدلرات الوعد الحق ،(الخرطوم،المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، إصدارة رقم47).

خامساً :التقارير والمنشورات:

1-السودان مراجعة الإنفاق العام (ديسمبر2007م)،(البنك الدولي ،تقرير رقم41840-sd).

2-تقرير اللجنة الفرعية للقطاع النقدي وميزان المدفوعات وسعر الصرف (2000-2014م)، (الخرطوم ،بنك السودان المركزي).

3- وزارة المالية والتخطبط الإقتصادي ، 2010م ،تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم.

4- وزارة المالية والتخطبط الإقتصادي ،2011م ، تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم.

5- وزارة المالية والتخطبط الإقتصادي ، 2012، م ، تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم.

6- وزارة المالية والتخطبط الإقتصادي ، 2013م ،تقرير اداء الموازنة ،الخرطوم .

سادساً : المحاضرات :-

1- العالم عبدالغني 2015/8/18م،محمد ، التضخم في السودان ،الخرطوم:المركز القومي للدراسات المالية والمحاسبية .

2- جبريل محمد صديق ، 2015/7/3م.السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية ، الخرطوم :المركز القومي للدراسات المالية والمحاسبية.

الملحـــــق

ملحق يوضح معدلات الانفاق الحكومي الجاري والتضخم للفترة 2000-2013م

مليون جنيه سوداني

Obs	الانفاق الحكومي الجاري	التضخم
2000	3	8.52
2001	3428	4.92
2002	37704	8.3
2003	5632	7.7
2004	7934	8.46
2005	10870.0	8.5
2006	14713.0	7.2
2007	17403.1	8.1
2008	22725.0	14.3
2009	20696.1	11.2
2010	24162	13
2011	28578	18.1
2012	26272.1	35.1
2013	36178.46	37.1

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى- الجهاز المركزي للإحصاء (2000-2013م)

- بيانات الانفاق الحكومي الجاري من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى وبيانات التضخم من الجهاز المركزي للإحصاء.